قضايا سياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية الصينية ومسارات أداءها للفترة (2003 – 2020)
اسم الكاتب: د. علي مزاحم الغريري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1472
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 08:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية الصينية ومسارات أداءها

للفترة (2003-2020)

Chinese foreign policy and its performance paths

For the period (2003-2020)

د. علي مزاحم الغريري

الملخص:

هناك تغير ملموس في أداء السياسة الخارجية الصينية بعد أن أدرك صناع القرار الصينيون بأن زمن الحرب الباردة قد رحل إلى غير رجعة، وإن اتجاهات الإنفتاح الإستراتيجي عبر ما يسميه البعض بصيغة التشاورات ستكون في أجلى صورها لتوطيد الوفاق بين القوى الدولية الفاعلة التي على ما يبدو أنها أجمعت على تجنب صراعات التصعيد الكبرى، وعلى إبطاء انتشار التقنيات التي قد تهددها كمقدمة واضحة ورصينة لتجاوز أطار الحلقة الضيقة التي تتولى ضبط تفاعلات العلاقات الدولية اليوم، ولا يخطئ من يظن أن القيادة الصينية بكل ما عرف عنها من هرم اتجاه ذاتها، ستعمد وبكل قواها وربما تميل تماماً الى استنبات الشروط المحفزة لتوزيع أعباء تعزيز النظام الدولي، خاصة وهي تعلم علم اليقين بأن مبتكري تلك النشاطات عزموا على غلق خياراتهم الأدائية في الساحة الصينية وحسب، لتشابه في ذلك مع الولايات المتحدة وصعودها العالمي قبل قرن من الزمان أكثر مما لها من تشابه مع تطور ما سبقه وما تلاه من قوى في وقتنا الحاضر والمستقبل، فاليوم تشهد الصين من نمو مستمر ومذهل لقوة عالمية مستقبلية متميزة بمصادر واسعة ومتنوعة وغير مسبوقة من قبل.

الكلمات المفتاحية: الصين اليوم، السياسة الخارجية، القوى العالمية، الحرب الباردة، العلاقات الدولية.

Abstract:

There is a tangible change in the performance of Chinese foreign policy after the Chinese decision-makers realized that the Cold War era has passed forever، and that the directions of strategic openness through what some call the form of consultations will be in its purest form to consolidate the consensus

between the active international powers that seem to They are unanimously agreed to avoid major escalation conflicts، and to slow the spread of technologies that may threaten them as a clear and sober introduction to bypassing the framework of the narrow circle that controls the interactions of international relations today،

Whoever thinks that the Chinese leadership، with all its hierarchy of self-direction، will deliberately، with all its might، and perhaps be completely inclined، to elicit stimulating conditions for distributing the burdens of strengthening the international system، especially when it knows with certainty that the innovators of these activities resolved to close their performance options in the Chinese arena only. The similarity in that with the United States and its global rise a century ago is more than it has with the development of what preceded it and the forces that follow it in our present and future time. Today، China is witnessing a continuous and amazing growth of a future global power distinguished with vast، diverse and unprecedented sources.

Keywords: China today، foreign policy، world powers، the Cold War، international relations.

المقدمة:

تحمل السياسة الخارجية الصينية أسراراً، فلا يمكن تقييمها على أساس ما تتمسك به القيادة الصينية من مبدئية وما تروج له من مقتربات وما تتستر خلفه من حجج، بكل ما تحمله من تعلية انتقائية للذات وتسويغ التعاون المقصود في البناء المضاد لأية سياسة غير مشروعة لا تلامس مقومات أدائها ومصالحها، لذا فالصين ترى نفسها حاضرة في المحافل الدولية بقوة طمعاً في المشاركة وإثبات لذاتيتها؛ لكنها ما تلبث أن تتراجع عندما يأخذ ذلك الحضور ضرورة التمسك بالسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وإذا كان البعض يرى في ذلك فعلاً محموداً بل وحتى الاكتفاء بالتأكيد على تلك المبادئ يمثل حالة التزام مثلي قلّ

نظيرها من القوى العظمى في الوقت الحاضر، ولكن الحقيقية أن القيادات السياسية والحزبية فضلاً عن مؤسساتها الدبلوماسية، غالباً ما تراها تكون تصورات وتبلورها بتحليلات ومواقف وسطى عمادها التعلق بالمبادئ المشفوعة بالآمال والتي يحتار الطرف الآخر للوهلة الأولى في تأمل الكيفية التي يمكن للصين من خلال ترجمة تلك الآمال الى أفعال تثبت وجودها كقوة عظمى بين دول العالم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بالسياسة الخارجية الصينية ومسارات أداءها إلى دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه دول العالم من، وواقع هذه السياسة، من خلال تناول الإطار العام للسياسة الخارجية الصينية، ودلالات الصعود الصيني، والرؤية الصينية لعالم متعدد الأقطاب، والإرث التاريخي للسياسة الخارجية الصينية، وقضايا التعاون التي ميزت العلاقة بينها وبين دول العالم، ومستقبل هذه السياسة وأبرز مساراته، وتخوف الدول الكبرى من هيمنتها الإستعمارية على دول العالم.

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1- بيان الصين ومستقبل النظام العالمي الجديد.
2- التعريف بمنهج الصين في سياستها الخارجية ومسارات أداءها.
3- توضيح الشراكات والإلتزامات الصينية الدولية.
4- الوقوف على موقف الصين والعمل الآسيوي الصاعد، والتنامي السريع القوة الصينية.
5- بيان السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للصين.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن السياسة الخارجية الصينية بعد أن حققت نجاحات وإنجازات لا حصر لها طيلة العقود الماضية، وخاصة عندما انتهجت سياسة الإصلاح والانفتاح، إلّا أن هناك تحديات وإشكاليات تعتريها، فبعضها ناجم عن مسائل وقضايا تندرج في صميم الاختصاص الداخلي للدولة الصينية، ومع ذلك تصر بعض القوى الدولية على استغلالها كذريعة للتدخل في الشأن الداخلي الصيني، كالوضع في منطقة هونغ كونغ و قضية تايوان، إضافة إلى التحديات الإقليمية التقليدية في الإطار الجغرافي المحيط بالصين، فضلا عن التحديات الاقتصادية، ولاسيما تنامي نزعات الأحادية

والحمائية، وتتجلى أبرز ملامحها في الحرب التجارية الصينية- الأمريكية، كل ذلك أدى إلى أن تنتهج الصين منهج متغير في مسار سياستها الخارجية.

والتساؤلات التي تطرحها هذه المشكلة هي:

1- هل أن السياسة الصينية التي تبنتها وتتبناها الصين تقوم على فكرة التوازن مع جميع دول العالم خاصة الدول الكبرى والتي تحاول السيطرة على العالم من خلال القطب الواحد؟
2- هل الصعود الصيني على كافة الأصعدة جديد أم أن له جذور عبر التاريخ، خاصة عندما بدأت أمريكا تخشى منافسة الصين لها من خلال حرب توجتها الصين في الحرب التجارية؟
3- هل أن فلسفة الصين التي تبنتها منذ سنة 2003 إلى سنة 2020 تقوم على فكرة التوازن مع جميع دول العالم؟

منهجية البحث:

سوف تتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توصيف المشاكل العلمية للسياسة الخارجية الصينية بدقة، وفهم مجموعة من الحقائق التي تعيننا على فهم طبيعة المساند التي تجهد الصين نفسها ببنائها؛ لكي تكون بمثابة مرجعيات صلبة البناء تستثمرها لإنجاح نهجها المتفرد في السياسة الدولية، وصولًا لنتائج إيجابية في هذا البحث.

أولاً_ الصين ومستقبل النظام العالمي الجديد

لا يزال كثير من الخبراء في الصين ينظرون لبلادهم باعتبارها دولة نامية لا تزال في حالة صعود، ومن ثم فإن أهدافها الأساسية تتركز في السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة أراضيها وتحقيق التنمية والسلام، وعدم التورط في أي مواجهات عسكرية مع أي طرف، وبخاصة الولايات المتحدة، حتى لا تتهدد مسيرة التنمية الداخلية.

هذا وعلى المستوى النظري، تسعى الصين إلي تدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي. وتشير جميع الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصينية صراحة إلي هذا التوجه، وأهمها على الإطلاق "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي"، التي التزمت بها منذ عام 1954، والمتمثلة في

الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير، والمساواة، والتعايش السلمي، وهي المبادئ التي تعكس الالتزام القوي بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ التعاون في العلاقات الدولية. وتتم الإشارة إلي هذه المبادئ دائماً باعتبارها مرجعاً أساسياً للسياسة الخارجية الصينية.

ولا تتوانى التصريحات الرسمية لقادة الصين على تأكيد هذه المبادئ، ومنها خطاب الرئيس الصيني "هو جينتاو" في 12 إبريل 2008 خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدي "بواو" الآسيوي، والذي أكد فيه أن الصين حالياً تعد مشتركاً أساسياً في النظام الدولي، والذي أصبح فيه التوجه نحو تعددية الأقطاب أمراً لا يمكن التراجع عنه، وأن الصين تلتزم التزاماً، صارماً بنهج التنمية السلمية، واحترامها لحق الشعوب الأخرى في الاختيار المستقل لنهج تنميتها، وإتباع سياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية، وأنها لن تسعي مطلقاً للهيمنة أو التوسع، وستتبع بثبات استراتيجية الانفتاح للكسب المتكافئ، وتعزيز النمو المطرد للاقتصاد العالمي.

هذا وعلى المستوى العلمي التطبيقي، تنتهج الصين سياسة خارجية جوهرها، نتناوله في مطلبين من هذا المبحث؛ إذ خصصنا المطلب الأول لمنهج الصين في سياستها الخارجية ومسارات أداءها، وبيّنا في المطلب الثاني الشراكات والإلتزامات الصينية الدولية.

1_ منهج الصين في سياستها الخارجية ومسارات أداءها:

انتهجت الصين منهج مدروس في سياستها الخارجية من خلال إحتواء القوى العظمى وتوسيع جبهة الأصدقاء وبصفة خاصة الدول الكبرى والجوار الآسيوي الآمن، وسوف نتناول هذا المنهج من خلال ما ذكرناه على التوالي:

أ- احتواء الصين للقوى العظمى:

ترغب الصين في تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب ومن ثم فهي ترفض نظام القطبية الأحادية، وتعارض سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم. إلا أن الصين في كل الأحوال تبدو غير راغبة في سياسة المواجهة أو التحدي مع الولايات المتحدة، ولكنها تجنح إلي سياسة الاحتواء وتعمد إلى الحلول السلمية ولكن في إطار من الندية والمساواة، ففي مسألة تايوان، ورغم تأكيد الولايات المتحدة دعمها لتايوان التي تعتبرها الصين جزءاً من الوطن الأم، ورغم تأكيد الصين أنها لن تقبل باستقلال تايوان حتى

لو اضطرت إلى استخدام القوة، إلا أنها تراهن على الوحدة بالطرق السلمية، وهي بذلك لا تعطي الولايات المتحدة فرصة المواجهة حول تايوان، ومع ذلك كله، فإن السياسة الصينية من منظور واقعي مرن– تقبل التعاون مع الولايات المتحدة في كافة المجالات، خاصة في مجال التجارة؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأول للصين، وتعد الأخيرة هي الشريك الثاني للولايات المتحدة، وإحدى المشكلات العالقة بين الطرفين أن هناك عجزا في الميزان التجاري للولايات المتحدة لصالح الصين قدر في فبراير 2007 بنحو 201،6 مليار دولار، وهو رقم قياسي، لكنه يعطي مؤشراً عل ضخامة التبادل التجاري بينهما.[1]

ب– توسيع الصين جبهة الأصدقاء وبصفة خاصة الدول الكبرى:

وسعت الصين جبهة الأصدقاء من الدول الكبرى، وتأتي في مقدمتها روسيا والاتحاد الأوروبي، فقد نجحت الصين في إقامة اتفاقية صداقة مع روسيا– منافسها التاريخي على قيادة العالم الشيوعي في الماضي – خاصة في ظل تزايد أهميتها بالنسبة لبكين؛ حيث تشتركان معاً في رفضهما للهيمنة الأمريكية، وفي رغبتهما في إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب؛ كما أن روسيا مصدر أساسي لإمداد الصين بالنفط والسلاح[2]، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فتسعي الصين إلى تعظيم مصالحها معه، خاصة في مجال التجارة والاستثمار؛ إذ يعتبر الأخير الشريك التجاري الثالث للصين، ويأتي في الترتيب الثالث أيضاً من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين، رغم الخلاف الذي قد ينشأ بينهما بين الحين والآخر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، وإتباع الصينيين لسياسات الإغراق التجاري، واعتراض الصين على بعض صفقات الأسلحة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع تايوان، ولكن الطرفين في النهاية يتفقان على أن المصالح المتبادلة تجب أي خلاف؛ كما أن هناك آلية دائمة لحل هذه الخلافات عن طريق التفاوض المباشر، وليس أدل على إيجابية السياسة الصينية مع الاتحاد الأوروبي

[1]() د. عبد الفتاح الجبالي وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (165)، 2007م، ص689 وما بعدها.

[2]) د. أبو بكر الدسوقي، بحث بعنوان (الصين وروسيا... محددات الخلاف وآفاق التعاون)، منشور في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (167)، يناير/ 2007، ص67.

من قيام الأخير بإصدار وثيقة بناء شراكة شاملة مع الصين ودفع التعاون معها عبر آلية التجمع الآسيوي الأوروبي (آسيام).[1]

ج- الجوار الآسيوي الآمن:

تدعو الصين دول الجوار الآسيوي الآمن إلى اتباع سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة التي من شأنها أن تنحي الخلافات جانباً وتحقق العيش في تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق التعاون الاقتصادي والتصدي للتحديات المشتركة والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، ومكافحة الجرائم عبر الوطنية والهجرة غير القانونية والاتجار في المخدرات، وكذلك زيادة التبادلات الثقافية والشعبية والالتزام بسياسة الانفتاح[2]، ولكن المهم في هذا الصدد أن الصين تنشد سياسة الجوار الآمن من خلال مشاركتها الإيجابية في حل المشكلات الأمنية وتحقيق الاستقرار، خاصة في شبه الجزيرة الكورية، وتصفية خلافاتها مع دول الجوار، وطمأنة خصميها التقليدين في المنطقة والتفاعل الإيجابي معها، وهما اليابان والهند.[3]

وأعلنت الصين عن رغبتها في تسوية الأزمة الناتجة عن الاعتراف الكوري الشمالي بامتلاك الأسلحة النووية، ودعت كوريا الشمالية إلى تجنب إجراء تجارب صاروخية؛ لأن ذلك من شأنه زياد التوتر وإطلاق سباق تسلح في المنطقة، وبخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ولذا خرجت الصين عن صمتها تجاه الأزمة، واستضافت المحادثات السداسية في مارس2007، ومارست ضغوطها على حكومة "بيونج يانج" للاستجابة لمتطلبات الحل السلمي؛ كما سعت الصين منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إلي تسوية النزاعات الحدودية مع دول الجوار، خاصة روسيا، وكازاخستان، وقير غيزستان، ولاوس، وطاجيكستان، وفيتنام ورغم عدم تسوية الخلافات الحدودية بين الهند والصين، إلا أن مناطق الحدود بينهما تشهد حالة من الهدوء. ويلاحظ أن الصين كثيراً ما كانت تفض تلك النزاعات دون

---

[1]) د. السيد صدقي عابدين، علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، 2006م، ص169.

[2]() أوديك شنكار، العصر الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005م، ص58.

[3]() د. ظافر حميد منصور، رسالة دكتوراه بعنوان (العلاقات الأوروبية-الصينية ما بعد الحرب الباردة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة الاسلامية في لبنان، بيروت، 2020م، 273.

الحصول على أي فائدة، وقد حصلت الصين على 50% فقط من الأقاليم المتنازع عليها أو أقل، فعلي سبيل المثال، عند فض النزاع القائم بخصوص جبال البامير، التي توارثتها طاجيكستان من الاتحاد السوفيتي، فقد قبلت الصين بالحصول على ألف متر مربع فقط من مساحة تبلغ (28) ألف متر مربع.[1]

2_الشراكات والإلتزامات الصينية الدولية:

هناك شراكات والتزامات للصين إيجابية خاصة مع الدول النامية منها إقامة شراكات اقتصادية مع كافة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كذلك تسعى الصين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، باعتبارها إحدى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن، وأعضاء النادي النووي الدولي، إلى جانب عضويتها في أكثر من مائة منظمة حكومية دولية وطرف فيما يزيد على (300) معاهدة دولية، وسوف نتناول الشركات الإيجابية للصين مع الدول النامية، ووفائها بإلتزاماتها الدولية.

أ- الشراكات الإيجابية للصين مع الدول النامية:

تعمدت الصين إقامة شراكات إيجابية وخاصة الشركات الإقتصادية مع كافة الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة في ظل اعتقاد القيادة الصينية أن الصين أصبحت مكوناً مهما من مكونات النهوض العام للدول النامية، وذلك في إطار من المساواة والكفاءة ودون التدخل في الشئون الداخلية، ودون التورط أيضاً في مشاكلها الإقليمية[2]، وهو الأمر الذي يلقي هوى لدى بعض قادة هذه النظم التي يفتقد كثير منها الشرعية، وتقوم على التسلط وانتهاك بحقوق الإنسان، وتهدف الصين من وراء هذه السياسة إلي فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية، والاعتماد عليها في تزويدها بالنفط والموارد الطبيعية، هذا إلى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول في المحافل الدولية، خاصة في التصويت في الأمم المتحدة، وكذلك في تأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولي يقوم على المساواة، وترسيخ مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية. وتعتمد الصين في هذه السياسة على إقامة المنتديات، مثل منتدي التعاون الصيني- الإفريقي، ومنتدي التعاون الصيني- العربي، والمشاركة في عضوية المنظمات

[1]) د. ابتسام محمد عبد العامري، رسالة دكتوراه بعنوان (التحديث في الصين دراسة في الأبعاد الأساسية)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006م، ص5.

[2]() د. أسامة بن صادق، بحث بعنوان (التخطيط الاستراتيجي للدول)، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع والعشرون، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، 2010م، ص244.

الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي التي تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطي، أو رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي "سارك"، وكذلك مد جسور التعاون مع رابطة الآسيان، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنظمة آسيا والباسفيك وغيرها.[1]

ب- وفاء الصين بالتزاماتها الدولية:

تسعى الصين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، باعتبارها إحدى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن، وأعضاء النادي النووي الدولي، إلى جانب عضويتها في أكثر من مائة منظمة حكومية دولية وطرف فيما يزيد على (300) معاهدة دولية، وتشارك الصين بنشاط في الشئون الدولية والإقليمية وتنفذ بجدية التزاماتها الدولية. وقد بعثت الصين على مدي الأعوام الماضية ما يزيد على مائة ألف جندي لحفظ السلام في إطار (22) عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويوجد حالياً أكثر من (1900) من جنود حفظ وسياسات قومية تعيق ظهور سياسات تعاونية ذات توجه نحو السوق تهدف إلى تطوير حلول مشتركة لمشكلة أمن الطاقة، والتي تشكل بالنسبة لهم جميعاً تحدياً مشتركاً .[2]

ثانياً_ دور الصين المستقبلي كونها من دول شرق آسيا رؤية

لا يختلف المختصين بعلم السياسة والدول على أن الصين تعد نموذجاً لدولة من دول شرق آسيا المتطورة استطاعت على أن تتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثمارها ابتداً من الفرد الصيني، والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الشاملة لكافة القطاعات وعلى مستوى عالي من الكفاءة والعمل المنظم والدؤوب.

فالصين الآن كونها تمتلك اقتصاداً متطوراً بآفاق نمو قوية، تعد مكاناً جذاباً للمستثمرين، فقد تمكنت من تحقيق قفزات نوعية وكمّية في تحسين وضعها الإقتصادي والمالي للشعب، من خلال جودة التعليم، وإيجاد بيئة مناسبة، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين استغلالها، وتوفير الطاقة النظيفة

[1]) د. عبد الفتاح الجبالي وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص43.

[2]() د. أسامة بن صادق، بحث بعنوان (التخطيط الاستراتيجي للدول)، مرجع سابق، ص245.

والمناسبة، والسلام والعدل، والصحة، والرفاهية للشعب وفي توفير البنى التحتية والخدمات المتطورة، وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، تناولنا في المطلب الأول للصين والعمل الآسيوي الصاعد، وبيّنا في المطلب الثاني التنامي السريع القوة الصينية.

1_الصين والعمل الآسيوي الصاعد:

ينطلق الصين في العمل الآسيوي الصاعد، بقوة نحو القمة في إطار سياسة شاملة تنطلق من الداخل إلي الخارج، والصين قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، تتحرك في إطار سياسة خارجية شاملة، صينية التوجه، عالمية المجال، هدفها باختصار نهضة الصين وتقدمها والوصول إلى المكانة اللائقة بها على المسرح الدولي، بعد أن ظلت جبسة محيطها الإقليمي إبان الحرب الباردة؛ لكن الصين اصطدمت بتفرد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولي، في وقت كانت تتطلع فيه إلى وجود نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التعددية والمساواة والمنفعة المتبادلة في إطار الشرعية الدولية .[1]

ورغم التوجه السلمي للصين، وتأكيدها الدائم أن هدفها هو مشاركة دول العالم في الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة، بما يدفع قضية السلام والتنمية للبشرية للأمام، إلّا أنها تتعرض كثيراً لحملات تشويه دورها على المستوي العالمي، وبخاصة من وسائل الإعلام الغربية التي لا تتورع عن اعتبارها مصدراً للتهديد؛ كما يعتبر الأوروبيون الصين–وفقاً لآخر استطلاع للرأي – بمثابة التهديد الأكبر للأمن والاستقرار في العالم، ويلاحظ أن الصين عندما استضافت الحدث الرياضي العالمي "أولمبياد بكين 2008" – إلى جانب وسائل أخرى – في تحسين صورتها على المستوي العالمي وإلقاء مزيد من الضوء والإيجابية عليها، الأمر الذي يلقي بمزيد من الجدل حول دور الصين في العالم الخارجي، ورؤية العالم لهذا الدور ورؤية الصين لدورها، ووسائل وآليات الصين لتحسين صورتها عبر العالم.[2]

ويمثل الصعود الصيني تهديداً محتملاً لمكانة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي؛ حيث ظهرت داخل الولايات المتحدة بعض التقديرات الاستراتيجية والأيديولوجية السلبية نوعاً ما للصين، ووفقاً

---

[1]() د. وفاء لطفي، بحث بعنوان (دور الجهاز الإداري في تحقيق التنمية في الصين: واقع ورؤية استشرافية)، منشور في مجلة

مجلة كلية السياسة والإقتصاد، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، العدد الثاني عشر، أكتوبر/ 2021، ص63.

[2]() د. السيد صدقي عابدين، علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الأسيوية، مرجع سابق، ص170.

للإحصاءات السنوية لمعهد (جالوب) للشؤون العالمية، فإن (40%) من الأمريكيين يرون الصين بوصفها البلد المهيمن في العالم على العلاقات الدولية، وأنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، في حين تراجعت الولايات المتحدة للمرتبة الثانية بنسبة (33%) منذ سنة 2003، وذلك ترجمة لرؤية تبنّاها الحزب الشيوعي بتطوير الصين لتصبح دولة متقدِّمة متوسِّطة المستوى بحلول سنة 2035م .[1]

وقد كتب المؤرخ "دانيا فرجسون" قائلاً: أن القرن العشرين قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجه العالم نحو الشرق"؛ كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلي تزايد قوة الصين، بينما تتأكل مكانة الولايات المتحدة، وبالتالي فإن القطب المتراجع، وهو الولايات المتحدة، سوف يعتبر الصين تهديداً أمنياً لمصالحها الاستراتيجية.[2]

وكان الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" قد أعلن في وقت مبكر من حكمه أن الصين تعتبر خصماً استراتيجياً وليس شريكاً استراتيجياً. ويبدو أن القلق الأمريكي للصعود الصيني مرجعه التخوف من حدوث تحول وتراجع كبير للقوي العالمية المهيمنة على النظام العالمي، وقد عبرت (الصين) صراحة عن أن هدفها هو "خلق نظام عالمي متعدد القوي"، وهذا خطر يهدد المصالح الأمريكية[3]، وكما يشير منظورا العلاقات الدولية، فإن أخطر موقف في أي نظام دولي هو الموقف الذي تصعد فيه قوي وتهبط فيه قوي أخري، فهذا يؤدي إلى تغيير في معادلة القوي، وهذا قد يؤدي أيضاً إلى اندلاع الحروب، وقد عبر عن ذلك صراحة العالم الأمريكي، (جون مير شماير)، بقوله: لو استمرت الصين في نموها الاقتصادي المذهل على مدي العقود القليلة القادمة، فمن المحتمل أن تنخرط الولايات المتحدة والصين في تنافس أمني شديد، مع إمكانية كبيرة لنشوب الحرب" .[4]

---

[1]() Donge-Youmg, Yang hong- shan, “achievements and tendencies of administrative reform in China”, Journal of us- china public administration, issni -6591-548usa, 2007, Page.118.

[2]) د. أحمد الطحلاوي، "الصعود الصيني ومستقبل الغرب: هل يتمكن النظام الليبرالي من البقاء؟" قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو/ 2014، ص69.

[3]() د. السيد صدقي عابدين، علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الأسيوية، مرجع سابق، ص170.

[4]() G.John Ikenberry, The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?", Foreign Affairs, Vol.187, No.1 January/ February.2008.

2_التنامي السريع القوة الصينية

هناك عدة مؤشرات تشير إلى أن الصين في طريقها لكي تكون قوة كونية هائلة، فهناك التطور العلمي التكنولوجي السريع، وحيازة القوة والمال والسلاح وغيرها من مقومات الدولة الحديثة والقوية، وتزايد الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية، ويتهمها الإتحاد الأوربي وبعض دول العالم بانتهاك حقوق الإنسان، ودعم النظم الديكتاتورية كل ذلك سوف نتناوله على التوالي:

أ- التطور العلمي والتكنولوجي:

تولي الصين أهمية خاصة لتطوير قدراتها التكنولوجية [1]، فمنذ سنة 2003، أخذت تتحول الإستراتيجية الرامية لتطوير العلوم والتكنولوجيا التي وضعتها الصين من أعمال المتابعة والمحاكاة كحلقة رئيسية في الماضي إلى المبادرة والإبداع والتقدم الاختراقي في مجال العلوم والتكنولوجيا كحلقة رئيسية للتطور مع التركيز على إحتلال قمة متقدمة في العالم، بموجب خطة وطنية حتى سنة 2010، وبهذ سيتشكل من حيث الأساس نظام وطني للإبداع يتطابق مع نظام اقتصاد السوق الإشتراكي، ويتفق مع قانون التطور للعلوم والتكنولوجيا حين تصل قيمة النفقات المخصصة لأعمال البحوث والتطوير إلى (2٪) من إجمالي الناتج المحلي للدولة، وتحرز ظروف الدولة الأساسية للعلوم والتكنولوجيا وهيكلية الإبداع وثقافته وغيرها من المنشآت منجزات ملحوظة، بينما تصل منشآت قواعد البحوث العلمية الرئيسية للدولة إلى المستويات المتقدمة العالمية وتحقق القدرة الإبداعية الواقعية في المجالات الرئيسية قفزة كبرى، وحتى سنة 2020، ستتبلور منظومة إبداع وطنية متكاملة نسبياً، حينذاك ستصل النفقات المخصصة لأعمال البحوث والتطوير في كل المجتمع إلى (3٪) من إجمالي الناتج المحلي،وبهذا تكون الصين قد حققت قدرة تنافسية في العلوم والتكنولوجيا في مقدمة دول العالم المتقدمة [2]،

ب- حيازة مقومات سواء كانت هذه القوة (قوة المال، أو السلاح أو الأفكار):

[1]() د. عدنان مناتي صالح، بحث بعنوان (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة إلى التجربة الصينية)، منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامع، عدد خاص، 2013م، ص126.

[2]() د. ظافر حميد منصور، رسالة دكتوراه بعنوان (العلاقات الأوروبية-الصينية ما بعد الحرب الباردة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة الاسلامية في لبنان، 2020م، ص273.

أصبحت الصين قوة اقتصادية هائلة، بعد أن تضاعف حجم اقتصادها أربع مرات منذ أن بدأت عملية الإصلاح، وأصبحت مركز التصنيع في العالم، وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي من الحديد والصلب والفحم، ولديها احتياطي ضخم من النقد الأجنبي وصل في نهاية عام 2006 إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي، وكما أن معدل الإنفاق العسكري قد تزايد بمعدل 18% سنوياً قياساً إلى نسبة التضخم، وقد بلغ طبقاً للمصادر الصينية، نحو 35،6% مليار دولار عام 2006، في حين تشير المصادر الأمريكية إلى أنه بلغ نحو (90) مليارا في العام نفسه.[1]

ج- تزايد طلب الصين على الطاقة والموارد الطبيعية:

تعاظم الطلب الصيني عليهما بشراهة، وقد أشار رئيس المكتب السابق للفانيانشيال تايمز في بكين إلى مدي تعطش الصين لفرصة العمل، والمواد الخام والطاقة، والأسواق الجديدة وتصدير السلع، والعمال، والاستثمارات، مؤكداً أن شهية الصين الهائلة وإن كانت غير معتمدة، فإنها سوف تعيد تشكيل العالم في التجارة والسياسة، مستشهداً بقول نابليون بونابرت "دعوا الصين نائمة لأنها عندما تستيقظ سوف تهز العالم" .[2]

د- انتهاكات حقوق الإنسان:

تثير مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين الرأي العام الأوروبي والأمريكي، وكثيراً ما تسعي الولايات المتحدة لإثارة هذا الملف في مواجهة بكين؛ حيث دأبت واشنطن على إصدار تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في العالم يتناول بالنقد والاتهام حالة حقوق الإنسان في الصين. وقد أعلنت منظمة العفو الدولية مؤخراً أن الصين هي أكبر منفذ لعقوبة الإعدام في العالم. ففي آخر تقرير لها، جاءت الصين في المرتبة الأولي بإعدام (470) شخصاً في عام 2007، إلا أن المنظمة تتوقع أن تكون حالات الإعدام في الصين أكبر بكثير، وقد تصل إلى)6000(حالة في العام، وهذه الانتهاكات تستفز الرأي العام الأوروبي الرسمي عما يحدث في الصين من انتهاكات لحقوق الإنسان، ضماناً للمصالح المتبادلة، ومن

---

[1]) د. أحمد الطحلاوي ، الصعود الصيني ومستقبل الغرب: هل يتمكن النظام الليبرالي من البقاء؟"، قراءات استراتيجية، مرجع سابق، ص89.

[2]() ديفيد شامبو، احتواء الصين أم إشراكها؟ حساب ردود بكين، في صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م، ص384.

هنا، ينتج التضارب في المواقف والقرارات بين المفوضية الأوروبية التي تمثل الدول والتي تدعو لتشجيع التعاون مع الصين، وبين البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من المواطنين، والذي يصدر قرارات ينتقد فيها الصين فيما يخص حقوق الإنسان وتايوان والتبت.[1] وعقب أعمال القمع التي قام بها الجيش الصيني في إقليم التبت في منتصف مارس2008، رداً على بعض مظاهرات الاحتجاج وأعمال الشغب، أظهر استطلاع للرأي – نشرته صحيفة الفانيانشيال تايمز في 15 إبريل 2008– أن الأوروبيين ينظرون للصين في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا يرون الصين بوصفها أكبر تهديد، في حين تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة (29%)، في الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة في استطلاع مماثل العام الماضي باعتبارها أكبر تهديد للاستقرار العالمي.[2]

هـ– دعم النظم الديكتاتورية: يرى الغرب الصين باعتبارها النموذج الرائد للنظم التسلطية الشمولية ونظم الحكم الواحد عبر العالم، فهناك جدل يثار حالياً بين علماء الصين بالغرب عما إذا كانت الصين تدعم بنشاط الدول التسلطية/ أم أنها تتابع مصالحها الوطنية فحسب؛ حيث نجحت الصين في تأكيد أن نظم الحكم الاستبدادية يمكنها أن تحقق النمو الاقتصادي، وأن تحظي بقدر من الشرعية الشعبية أيضا؛ لذا فإن كثيراً من النظم الديكتاتورية في العالم سوف تأخذ قوة من النموذج الصيني، الذي يسمح لدول الحزب الواحد بالبقاء على الحياة في عصر العولمة، ووسائل الاتصال الجماهيرية.[3]

هذا فضلاً عن تعاون الصين مع العديد من النظم الديكتاتورية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بغض النظر عن مدي شرعية هذه النظم وممارستها الاستبدادية، وذلك وفقاً لسياساتها التي تعتمد على شعار براق، هو مبدأ" عدم التدخل في الشئون الداخلية .[4]

---

[1]) د. ياسمين فاروق، بحث بعنوان (فرنسا والتقارب الصيني – الأوروبي)، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (167)، يناير/ 2007، ص121.

[2]) أوديك شنكار، العصر الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك، ص125.

[3]) د. حنان قنديل، بحث بعنوان (التغير والاستمرار في السياسات الصينية... قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني)، منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، مؤسسة الاهرام، يناير/ 2008، ص3.

[4]() تيموثي آر هيث وكريستين غانيس، كورتيز إي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي: الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2016م، ص11 وما بعدها.

أما باقي دول العالم، فتنظر للصين نظرة إيجابية، وإن كانت هناك بعض الدول قد تضررت من سياسات الإغراق الصيني لأسواقها، مما تسبب في ارتفاع معدلات الكساد والبطالة في هذه الدول، إلا أن النظرة العامة تظل إيجابية ضوء إمكانية حل مشكلات التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية، وقد أظهر إحصاء نفذته الإذاعة البريطانية (BBC)، أن تأثير الصين على العالم إيجابي أكثر من تأثير الولايات المتحدة أو روسيا. وأكد 48% من المشاركين في الإحصاء من 22 دولة أن دور الصين إيجابي بصفة عامة مقابل 30% اعتبروه سلبياً، كما عبر أغلبية المشاركين بالإيجاب عن نمو الاقتصاد الصيني، في حين لا يرغب في تقدمها العسكري إلا عدد قليل .[1]

ونرى أن الصين قد تواجه مشاكل ومعوقات جمة في مسيرتها التنموية قد تؤدي بها إلى الفشل، لكل من هو المستفيد من الفشل الصيني؟ وما هو موقع مصالحنا من كل ذلك؟ هذا ما تجدر مناقشته، مع النظر إلى موقع الصين الحالي في النظام العالمي، ثم البحث عن منظومة المصالح الصينية، بمعني ارتباطات الصين الدولية، ومصالحها في عدد من دول العالم، ثم حجم استثماراتها الدولية، وصولاً إلى رؤية الصين لنفسها وللعالم المحيط بها.

ثالثاً_ مستقبل الصين المتوقع

يتوقع عدد من الخبراء والباحثون ثلاثة سيناريوهات من شأنها أن تقود الصين إلى مشاكل قد تؤثر على مسيرتها السياسية والتنموية والاقتصادية الحالية، يمكن استعراضهم كالآتي:[2]

الأول– هو أن تحدث كارثة اقتصادية صينية مدمرة تتسبب فيها عوامل من قبيل فترة تضخم طويل الأمد والانكماش، أو المشاكل الزراعية أو الانقباضات والتقلصات في النظام الاقتصادي العالمي أو مداخل الصين إليه، أو حدوث أنماط من النمو أو الانهيار في أسواق الأسهم والسندات أو العقار.

---

[1]() ريتشارد كيرت كراوس، الثورة الثقافية الصينية: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة: شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م، ص22.

[2]) د. أحمد الطحلاوي، "الصعود الصيني ومستقبل الغرب: هل يتمكن النظام الليبرالي من البقاء؟" قراءات استراتيجية، مرجع سابق، ص90.

الثاني– فهو حدوث توتر في النظام السياسي مبعثه عدم ارتياح الجماهير الصينية أو حدوث تفكك في تماسك النخبة السياسية الصينية المسيطرة على الحزب الشيوعي الصيني، أو حدوث كلاهما معاً ما يؤدي إلى حدوث انهيار للنظام الاقتصادي بشكل مواز.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تحظي فيه الصراعات العرقية بعناوين بارزة في وسائل الإعلام العالمي، إلا أن تلك الصراعات لا تشكل في حقيقة الأمر تهديداً لبقاء النظام واستمراره؛ لأن أقليات الصين العرقية تعتبر ضعيفة نسبياً ومفككة.[1] لذلك فإن الدولة تستطيع التعامل مع تلك الصراعات بسهولة وإن كان ذلك بكلفة بشرية هائلة وما نعتقده هو أن الخطر الرئيسي على النظام يأتي من احتمال قيام الطبقة الوسطي بالضغط على النظام عن طريق المزيد من المطالبة بالحقوق المدنية والمشاركة السياسية.[2]

ومما يعتبر أمراً خطيراً هو أن تتفكك نخبة " الحزب الشيوعي" خلال حدوث مشكلة داخلية عن طريق قيام القادة الكبار المتصارعين بالتحالف مع الفئات الاجتماعية المتصارعة، كل وفق مصالحة الشخصية.[3]

الثالث– والذي قد يقود الصين إلى الفشل، ويتعلق ذلك بالبيئة، فإذا ما استمرت الصين في السير في الأمور المتعلقة بالبيئة بطريقة أسرع من تلك التي يمكن للتكنولوجيا المتوفرة أن تجد حلولاً لمعالجتها، فإن المسيرة الصينية قد تصل إلى طريق مسدود، فالخطر البيئي في الصين واقع ملموس؛ لأن الممارسات الحالية تشير إلى أن أي من المشاكل البيئية لا تلقي اهتماماً إلى أن تصل إلى ذروتها وتشكل خطراً على حياة البشر، ونسبة كبيرة جداً مما يصنف بأنه حوادث جماعية تجد لها جذوراً في التأثيرات البيئية السلبية الناجمة عن ضعف الإجراءات الإدارية – الصناعية، ومياه الشرب الملوثة بالمخلفات الصناعية، والتلوث الكيميائي، وأماكن السكن الخطيرة في الأرياف، والأوضاع المتردية في المناجم.[4]

---

[1]) د. نسيمة طويل، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برّلين، 2017م، ص114.

[2]) د. أبو بكر الدسوقي، بحث بعنوان (الصين وروسيا... محددات الخلاف وآفاق التعاون)، مرجع سابق، ص68.

[3]) د. ياسمين فاروق، فرنسا والتقارب الصيني – الأوروبي، مرجع سابق، ص123.

[4]) د. نعيم إبراهيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، دار اليازوري العلمية، عمّان، 2001م، ص212.

وترى الدراسة أنه لو تكشفت صحة أحد السيناريوهات فمن المحتمل أن يصبح السيناريوهان الآخران صحيحين، في الوقت الذي يمكن فيه أن لا يتحقق أي من السيناريوهات الثلاثة فإن حدوث أي منهما مستقبلاً لا يبدو لي بأنه خارج التصور.

كما أن الصين بدأت تشعر بالقلق إزاء الصورة السلبية التي يروجها منظرو الغرب عبر العالم الخارجي، وأدركت أن ذلك قد يمثل تهديداً لدورها في العالم ولتجربتها التنموية الرائدة التي تستند بالأساس على العالم الخارجي. فهي تدرك تماماً مخاطر العزلة الدولية عليها خاصة بعد تعرضها لعزلة دولية بعد أحداث الميدان السماوي.[1]

ولذا تحاول الصين جاهدة تحسين صورتها الخارجية عبر العديد من الوسائل، ومنها:

1-تغيير الخطاب الصيني:

إن الصينيون أنفسهم بدأوا في تغيير خطابهم السياسي والتنموي، فهم يتجنبون استخدام تعبير " الصعود الصيني" الذي كانوا يستخدمونه سابقاً بعد أن صدرت تعليمات في عهد الرئيس (هو جينتاو) باستخدام تعبير "التطور السلمي للصين"، الذي لا يسعي إلى تغيير التوازنات الدولية، وأنه لن يفيد الصين فقط ولكن سيفيد الآخرين أيضاً؛ كما تنفي الصين أي تشابه بين الصعود الصيني الحالي والصعود الألماني في القرن التاسع عشر في عصر غليون، والذي تسبب في الحرب العالمية الأولي، وتؤكد الصين أنها تعمل في إطار توافق المصالح، وأن الصعود الصيني ليس خطراً بالضرورة على العلاقات الدولية، لأن الصين ستندمج في النظام الدولي مع بقية الدول الأخرى.[2]

ولكن الصعود الصيني لا يعني بالضرورة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تعتمد على السوق الأمريكية، إذن كيف ستتحداها؟ والأكثر من ذلك أن بعض المنظرين الصينيين يرون أن تحقيق مصالحهم يرتبط بشكل أكبر بالقوي العظمي، ولم يتحرج هؤلاء من القبول بمبدأ أن العالم أحادي القطبية، وأن الولايات المتحدة ستظل القوة المسيطرة لعقود قادمة. وعلى الرغم من أن الزعماء الصينيين قد أيدوا مراراً مبدأ أحادية القطبية، إلا أن هؤلاء المنظرين – غير الرسميين – يرون أن الصين لن تستطيع

[1]) د. نعيم إبراهيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص213.

[2]) د. سمير سعيفان، بحث بعنوان (نهج الصين حين يعارض الليبرالية)، منشور في جريدة العربي الجديدة، اللندنية، السنة الخامسة، العدد 1562، 11 ديسمبر/ كانون الأول/ 2018م- 4 ربيع الأخر/ 1440هـ، ص3.

مجابهة الولايات المتحدة في الوقت الراهن، ومأن تحقيق الصين لأهدافها (السلام والتنمية) يمكن أن يتم في ظل العالم أحادي القطبية.[1]

2-تأكيد الشفافية العسكرية:

قررت الصين رفع شفافية الشؤون العسكرية بصورة متزايدة، تعزيزا للثقة العسكرية المتبادلة مع مختلف البلدان، فشفافية التسلح تعني وصف دولة لنواياها العسكرية وقدراتها ونشاطاتها العسكرية علنًا، ويتم تعهدها بها، وتتخلى عن بعض الحقوق أو تكشف عن سياساتها حول الدفاع الوطني. وقد تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة بالوثائق المعنية؛ حيث أعلنت عن مشاركتها في نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداء من عام 2007، واستأنفت مشاركتها في سجلات الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، وقدمت بيانًا عن النفقات العسكرية لعام 2006، إلى جانب حرص قادة الجيش الصيني على الزيارات المتبادلة والاتصالات المتكررة مع جيوش دول العالم المختلفة؛ وقد أجرى الجيش الصيني خلال السنوات الخمس الأخيرة (18) مناورة عسكرية مشتركة مع جيوش الدول الأخرى. وفي عام 2005، فتحت قوات الصواريخ الاستراتيجية الصينية لأول مرة أبوابها أمام قادة الجيوش الأجنبية، وبشكل عام، فإن الصين باتت تحرص علي زيادة العلنية والشفافية في مجال التسلح، بما يساعد علي تعزيز الثقة وتخفيف التوتر وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي .[2]

3- تطوير أداء الدبلوماسية الصينية:

أثمرت نتائج التدريب المستمر الذي تقوم به وزارة الخارجية الصينية منذ عشرين عاماً عن وجود جيل من الدبلوماسيين يتميز بالبراعة والفطنة، من الحاصلين على الشهادات العلمية من الولايات المتحدة وأوروبا، والمجيدين لأكثر من لغة أجنبية، صحب ذلك عملية تغير إدراك القادة لأهمية طرح الصين

[1]() د. نوري عبد الرسول الخاقاني و د, عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، بحث بعنوان (الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية)، منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السابع، السنة العاشرة، العدد الثلاثون، 2014م، ص8.

[2]() In: Armaments: An Introduction to the Chinese World- Reflected in the Confidence of Our Army Special, Website: Http://Translate.Google.com/Translate?H1- en&&s1=ar&u

لوجهة نظرها أمام العالم الخارجي من أجل تحسين صورتها، ولتعبئة رأي عام دولي مناصر لها ومتفهم لأهدافها.[1]

وفي هذا الصدد، قامت الصين باستخدام شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" كإحدى وسائل الاتصال بالعالم من أجل توضيح صورتها بشكل مباشر من خلال عدة مواقع، أهمها مركز المعلومات الخاص بمجلس الدولة ومواقع وزارة الخارجية وهذه تطورات إيجابية لم تعدها الدبلوماسية الصينية من قبل.[2]

الخاتمة:

بعد الإنتهاء من هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1- أن الصين كدولة كبرى تحمل بسياستها الخارجية أسراراً، فلا يمكن تقييمها على أساس ما تتمسك به القيادة الصينية من مبدئية وما تروج له من مقتربات وما تتستر خلفه من حجج، بكل ما تحمله من تعلية انتقائية للذات وتسويغ التعاون المقصود في البناء المضاد لأية سياسة غير مشروعة لا تلامس مقومات أدائها ومصالحها، لذا فالصين ترى نفسها حاضرة في المحافل الدولية بقوة طمعاً في المشاركة وإثبات لذاتيتها؛ لكنها ما تلبث أن تتراجع عندما يأخذ ذلك الحضور ضرورة التمسك بالسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

2- يلاحظ أن بعض دول العالم، تنظر للصين نظرة إيجابية، وإن كانت هناك بعض الدول قد تضررت من سياسات الإغراق الصيني لأسواقها، مما تسبب في ارتفاع معدلات الكساد والبطالة في هذه الدول. إلا أن النظرة العامة تظل إيجابية ضوء إمكانية حل مشكلات التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية.

---

[1]) د. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010م، ط1، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2000م، ص141.

[2]() هشام بن عبد العزيز العمار، رسالة ماجستير بعنوان (مكانة الصين الدولية، دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006)، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008م، ص161.

3- إن الصفة الغالبة لخطاب الدبلوماسيين الصينيين تجدها تعبر عن احترام السيادة وتنوع الحضارات، في حين تجد خطاب نظرائهم الأمريكيين يشدد على أن القوة وتغيير النظام الدولي لصالح بلادهم؛ كما أن الدبلوماسية الصينية تعتمد على تقديم المساعدات والقروض وبدون أي شروط؛ كما أن الحوار هو اللغة الغالبة في علاقات الصين بحلفائها أو حتى الدول الصغيرة في إطار من المساواة وبعيداً عن ممارسات الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة؛ كما تشير الأدبيات الصينية إلى أن "التنين" الرمز الشهير، الذي يرمز إلي الأمة الصينية وروحها ووحداتها، ما هو إلا مخلوق خيالي مركب، تم استخدامه في إطار تسوية تاريخية توحيدية للقبائل الصينية القديمة؛ حيث كان لكل قبيلة رمزها الخاص في شكل حيوان ما، فجاء قائد عظيم فوحد هذه القبائل، فتم توحيد كل هذه الرموز في شكل كائن خرافي افتراضي وهو "التنين".